

الخبار

al-akhbar

رئيس التحرير -
المدير المسؤول:
ابراهيم المصنيت

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

مدير التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسنة عليف،
إيلي حنا
اهل الاندري
شريك كرتيم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع دونات
- سنتر كونيورد -
الطابق السادس
تلفاكس:

01759500
01759597

ص.ب 5963/113

الإعلانات

الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01759500

التوزيع

شركة الواصل

15-314 /6663 01 -
828381 / 03

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل


/AlakhbarNews


@AlakhbarNews


/alakhbarnews-paper

الخطاب الديني وإشكالية العدالة

محمد شقير*

قد لا أكون مبالغاً إذا ما قلت بأن العدالة هي من أهم مرتكزات الفكر الديني عامة، والإسلامي بشكل خاص، والإمامي بشكل أخص. وتقف مقولة العدالة إلى جانب مقولة الإيمان في تحقيق مقاصد الفكر الديني، وأهدافه، وقيمه. وإن كان هناك أكثر من اختلاف بين هاتين المقولتين.

وعندما نأتي إلى البعد التعبيري في هذا الفكر، وإلى الخطاب الديني المعبر عنه، نجد أن هذا الخطاب – بما هو صناعة بشرية تصل الفكر بالواقع، للتعبير عن الفكر، ولتحقيق أهدافه في واقع ظرفي محدد - لا يحتوي على ثقل مقولة العدالة بالمستوى نفسه لثقل تلك المقولة في الفكر. وإنما يمكن أن نلاحظ تدنياً في مستوى الحضور عندما يتعلق الأمر بالخطاب، أو الترتيبية، أو السياسات، أو التطبيقات العملية، أو البرامج... بل يمكن الحديث عن ضعف في الحضور، أو لربما خفوت فيه، أو حتى اضمحلال في بعض الموارد.

وعليه، تُطرح هذه المفارقة في مستوى الحضور بين البعد النظري، والبعد العملي، العديد من الأسئلة والإشكاليات: أن المشكلة هل هي في مستوى حضور مقولة العدالة في البعد النظري، ومدى أهميتها؟ أم أنها تكمن في عدم القدرة على تسييل تلك المقولة، وتطبيقها، وتحويلها إلى برامج، وسياسات، ومشاريع عملية؟ أم أنها تكمن في أسباب أخرى ساهمت في تعطيل تلك المقولة إلى حد بعيد، أو في إضعاف حضورها من قبيل الكثير من التطبيقات الدينية، وتحديدأ في المراحل التاريخية الإسلامية الأولى، والتي حملت الكثير من الانحراف في الممارسة، وتشوهات التطبيق، لكنه جرى التعامل معها بكثير من التسطيحية الى حد السذاجة. ما عطل أية قدرة على النقد، والتحليل، والاستنتاج. لتتحول تلك التطبيقات - بعد دهر من الزمن - إلى مرجعيات دينية متعالية على أي مشروع نقدي، جدّي، وفعال، بعد أن أقحمت في التراث، وأصبحت جزءاً منه، ومن الوعي الديني، والذي يوجد من يرى أنه لا يجوز المس بهما، أو الاقتراب منهما. وهذا ما أدى إلى حدوث اختلافات وتشوهات مزمنة في الوعي، والثقافة، والسلوك، والممارسة. ليصبح الوضع عصباً على المعالجة إلى حد بعيد. لأن الأزمة لا تقتصر على تلك الطبقات العليا في المعرفة والوعي، وإنما هي تمتد لتصل إلى الجذور، أي إلى مقولات التراث، وما أحدثته أكثر من سلطة، وما افتعلته أكثر من تجربة سلطانية من مقولات تراثية،

استطاعت أن تقحمها في التراث، بهدف إعادة إنتاجه وصياغته. ولتستسل من خلال تلك المقولات إلى جملة من مفاصل ذاك التراث، لتمارس استيطاناً معرفياً في مجالاته المختلفة.

بل يمكن القول إن تلك التجارب السلطانية قد احتلت التراث، وأعدادت بناءه، بما ينسجم مع مشروعها، ويتناسب مع مصالحها، وينماهى مع حقيقتها؟

إن ما تقدم يتطلب منا البحث في موقع العدالة في القرآن والسنة، وفي الرؤية الإسلامية، ثم في الأبعاد المختلفة للعدالة، وصولاً إلى توصيف ما آلت إليه التجربة الدينية في هذا الإطار، وتحليل أسبابها، كمقدمة لتقديم التوصيات اللازمة، التي قد تتمحور حول الخطاب، أو تتعداه.

1- العدالة في القرآن والسنة:

العدالة (أو القسط) هي من أهم مرتكزات الفكر الإسلامي وأهدافه العملية. يقول القرآن الكريم: «أرسلنا رسلنا بالبينات ليقيم الناس بالقسط 1» عن رسول الله (ص): «عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة، قيام ليلها، وصيام نهارها 2»

عن الإمام علي(ع): «إن العدالة ميزان الله الذي وضعه في الخلق 3»

أيضاً يقول: «جعل الله العدل قواماً للأنام 4»

كما جاء عنه:«ما عمّرت البلدان بمثل العدل 5»

ومن هنا يمكن القول إن مقولة العدل، قد أخذت موقعاً كبيراً ومهماً في النصوص الدينية، التي عرضت لمجمل ما يتصل بتلك المقولة في أمثات من الأحاديث الشريفة، والآيات القرآنية.

2- ابعاد العدالة:

سوف يكون من المبرر منهجياً طرح هذا العنوان لأننا إذا كنا نتحدث في مفارقة حضور مقولة العدالة بين البعد النظري والبعد العملي، لا بد عندها أن نشير إلى مجمل أبعاد العدالة، حتى يتضح لنا أن أبعاد هذه المقولة من شأنها أن تستوعب الكثير من الجوانب والمجالات، وأن الذي حصل لا يتصل بالقدرة النظرية والفكرية لتلك المقولة على الشمول والاستيعاب، وإنما هو يتصل بأسباب أخرى أشرنا إليها، وسوف نوضحها أكثر لاحقاً.

أما أبعاد تلك المقولة، فيمكن القول إن مقولة العدالة تستوعب مختلف مجالات الحياة الإنسانية من نظرية وعملية. وأنه لا يوجد من مجال إنساني يخرج عن حدود هذه المقولة وشعاعها، وأنها مقولة عابرة لجميع تلك المجالات،

وموارد الفعل البشري ومتعلقاته.

فلهذه المقولة أبعاد معنوية، ترتبط بالقرب من الله تعالى العادل. ولها أبعاد تربوية، تتصل بتربية النفس على العدالة. ولها أبعاد أسرية واجتماعية، تهدف الى قيام الاجتماع الإنساني في جميع مفاصله وشؤونه على العدالة. كما لها أبعاد اقتصادية، ومالية، تعنى بتوزيع الثروات والسياسات الضرائبية. وكذلك لها أبعاد ثقافية، وأخلاقية، وفكرية، ودينية، وفقهية، وكلامية، وعملية، ونظرية.

بل يمكن القول إن فلسفة الخلق في الرؤية الدينية تقوم - فيما تقوم عليه - على أساس من اختبار العدالة، بمعنى أن الله تعالى قد منح الإنسان عامل الاختيار، وجميع الأسباب المساعدة، وذلك بهدف بناء الاجتماع الإنساني كله - في جميع مجالاته. على أساس من مقولة العدالة تلك، لما في ذلك من منافع ومصالح مختلفة له في دنياه، وليكون ذلك أيضاً من أهم السبل للوصول إلى الله تعالى ورضاه.

بل إن الله تعالى قد وعد بقيام ذلك الاجتماع الإنساني على أساس من العدل بأوسع معانيه، وأرقى درجاته، قبل انقضاء الدنيا، ليكون ذلك باعث أمل، ودافعاً إلى مزيد من العمل، لتحقيق العدالة، وتأكيداً على أهميتها، ومحوريتها، بأن البشرية حتى لو أخفقت في إقامتها - بعدما مُنحت الفرصة لفعل ذلك - لكنه لا يمكن لهذه الحياة البشرية أن تنقضي على هذه البسيطة دون انتصار العدالة، وسيادتها. وهذه هي فلسفة المهودية، ومعنى غيبة المهدي.

وإن من أشد ميادين الاختبار لذلك الاجتماع البشري - فيما أخُبر فيه - هو اختباره في مقولة العدالة، حيث فشل وأخفق في إقامتها وتحقيقها. ولعل السبب في ذلك يكمن فيما سوف نبيّنه تالياً.

3- العقم التراثي وحبس العدالة:

إن العدالة بأوسع معانيها، تعني شمول تطبيقاتها مختلف مجالات وموارد الاجتماع الإنساني. أي إنها تعني العدالة في توزيع الثروات، والعدالة في الفرص، والعدالة في السياسات الضرائبية، والعدالة في المواقع السياسية، والعدالة في الإنماء، والعدالة في الإنفاق، والعدالة الاجتماعية، والعدالة المالية. وعليه، هل سوف يرضى المترفرون بهذه العدالة؟ وهل سيقبل المفسدون بهذه القضية؟ وهل سيوافق من كان همه في التنافس في جمع الثروات والأموال على تطبيق تلك المقولة؟

من الطبيعي أن هؤلاء سيواجهون العدالة، ولن يقبلوا لهذه المقولة أن تمسّ

مصالحهم، أو تقترب من نفوذهم، أو تضر منافعهم. وإذا كان الدين يتبنى مقولة العدالة هذه، فلن يتوانوا عن مواجهة الدين نفسه، وبمختلف الأساليب، والتي منها أن يستحوزوا على ذلك الدين، ليفرغوه من جميع معاني العدالة، وليعيدوا إنتاجه، بطريقة لا مكان فيها للعدالة، وقيمها، وأحكامها، إلا بالشكل، والصورة، واللفظ، الذي لا معنى له، ولا تطبيق يُرجى لديه.

وإذا كان الإيمان توأماً للعدالة في الاعتقاد والعمل، فلا مانع لديهم أن يواجهوا مقولة الإيمان بالتأويل، ويقابلوا مقولة العدالة بالتعطيل. أي أن يقدّموا تفسيراً للإيمان والدين، يؤدي إلى إضعاف مقولة العدالة لديه، وتهميشها عنده، وحبسها في تلك الأبعاد النظرية، وتعطيل أي فعل يحاول نقل تلك المقولة إلى أبعادها العملية، والاجتماعية، وإلى مختلف تطبيقاتها في مجمل ميادين الاجتماع الإنساني ومجالاته. ليتحول الدين تالياً إلى مقولات طقوسية، لا معنى لها في الواقع، وليس لها من دور فيه. فلا هي تنكر على مُفسد. ولا تضرب على بد ظالم. ولا تخالف مترفاً. ولا تعارض طاغياً. ولا تعمل لمصلحة المظلومين، أو المستضعفين، أو الذين أريد لهم أن يكونوا وقود الأرض لمصالح المترفين، والظالمين، وأهوائهم.

نعم هذا الذي حصل في التاريخ، حتى آلت مقولة العدالة إلى الوضع التالي:

1- أصبحت مقولة شبه تجريدية، تُدرس أكثر ما تدرس في مجالات الكلام أو الفلسفة.

2- تمّ حبسها إلى حد بعيد في الطبقات النظرية العليا في الفكر الإسلامي. وجُهد في المنع من ترشّحها وتنزّلها إلى الطبقات الدنيا في الفعل، والواقع، والممارسة.

3- عمل على إنتاج تراث السلطة، كنقيض لتراث العدالة. ليتم تحويل ذاك التراث إلى مرجعية فقهية، دينية، ثقافية، متعالية على النقد، والتحجيص.

4- إن التشوّهات التي انتابت العديد من المرجعيات التراثية (مرجعيات السلطة)، هي التي تسهم في تشويه الوعي، والعقل، والفعل، والممارسة، والمجتمع، والثقافة...

5- لقد تمّ تعطيل قدرة مقولة العدالة على الفعل، والإنتاج، والتنزّل، بسبب عوامل العقم التراثي الذي زرعته في التراث مرجعيات التجارب السلطانية في التاريخ الإسلامي.

6- إن مستوى الخلل الذي حصل، لم يبق مجرد خلل موضعي يقتصر على المادة فقط، وإنما تحوّل إلى خلل بنيوي، أصاب المنهج، والفكر، وأدوات المعرفة، والتفكير.

7- عمل على تنميط الفكر في موضوع العدالة. فبدل أن تتحول إلى مقولة خلّاقة

السوريون بين اقتصاد الأزمة وأزمة الاقتصاد

معتز حيسو*

في سياق المقارنة بين أزمة الاقتصاد واقتصاد الأزمة، يتضح أن ثمة فرقاً واضحاً بينهما، ولا ينفي ذلك التقاطعات الموجودة بينهما.

قبل نقاش موضوع بحثنا المتعلق باقتصاد الأزمة وارتباط تداعياته بالأزمة البنيوية للاقتصاد، وشكل وتركيبه الحكم وطبيعته، نشير إلى أن الفكر السياسي، وبالتالي الممارسة السياسية وكذلك السياسات الاقتصادية، وأيضاً طبيعة وآليات تفكير الأفراد وأشكال تجلياته، يخضع في زمن الحروب والأزمات المفصلية والبنيوية لتغيرات كثيرة ومتباينة. ولمزيد من الإيضاح نستعرض بعض التحولات التاريخية التي تحمل دلالات على درجة من الأهمية:

- بعد انتصار الثورة البلشفية، ولأسباب يتعلق بعضها بتداعيات الثورة والحرب ومخلفات النمط الإقطاعي المختلف. اشتغل لينين على تطبيق «شيوعية الحرب». لكن ظروفًا ذاتية وأخرى موضوعية حالت دون ذلك. ما استدعى اعتماد سياسية «النيب» الاقتصاد الجديد/ رأسمالية الدولة.

- مع دخول الاقتصاد الرأسمالي العالمي

في أزمة الكساد العظيم (تضخم ركودي) (1929 . 1933)، أُلّف جون ماينرد كينز كتابه الشهير «النظرية العامة في الفائدة والنقود والتوظيف». وضّمّنه ما بات يعرف لاحقاً بالسياسة الكنزية: دور الدولة الحمائي، التشغيل العام لحل مشكلة البطالة، تحجيم حرية رأس المال وحرية التجارة التي أسس لها «آدم سميث، وساي»، وكلاهما كان مقتنعاً بأن السوق تمتلك قدرة خفية في التحكم باليات العرض والطلب، وبأن الرأسمالية قادرة بفعل قوانينها الذاتية على ضبط آليات اشتغالها وتجاوز أزماتها. ومعلوماً أن التخلي عن السياسات الكنزية (1979 - 1980) واعتماد أفكار منظري النيوليبرالية ومنهم ميلتون فريدمان، أسّس لأزمة عام 2008 المالية. بعدها لاحظنا عودة قسرية إلى أسس الاقتصاد الكنزي نتيجة أسباب متعددة منها الأزمة المذكورة. ومن الوارد أن يتم في سوريا اعتماد المنهج الكنزي لإدارة الاقتصاد مستقبلاً.

. أما منهج اقتصاد السوق الاجتماعي، فإن أسباب نشوئه تتعلق بتداعيات الحرب العالمية الأولى. وكان لماكس فيبر قصب السبق في وضع ملامحه الأولى في ألمانيا. ولاحقاً أكد لودفيغ إيرهارد بأن اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام سياسي

اقتصادي يقف على قدم المساواة مع النظامين الاشتراكي والرأسمالي، ويقوم على: حرية تكون الأسعار . استقرار عرض النقود . المنافسة من دون احتكار . استقرار الملكية الخاصة - استقلال المشروعات الاقتصادية ومسؤوليتها - الدور المحدود للدولة. ومعلوم أن الحكومة السورية اشتغلت على نسخ التجربة المذكورة بما يتناسب مع توجهاتها ومصالح بعض المتنفذين، وتحت غطاء إعلامي أيديولوجي يجب حقيقة الأهداف الأساسية للحكومة.

فيما يتعلق بالاقتصاد السوري، فقد بات جلياً أنه يعاني من التصدع والدمار والانهيار. ويقاوم من مخاطر ذلك، الحصار الاقتصادي، وهروب الرساميل، إضافة إلى استمرار مظاهر الاحتكار واعتماد التجارة الحرة وإطلاق الحرية لحركة رأس المال. وجميعها إضافة إلى قضايا أخرى لها علاقة بما بات يعرف باقتصاد الأزمة، يساهم في تهديم الأمن الغذائي. ما يعني التركيز في سياق الاشتغال على صياغة هوية الاقتصاد وطبيعته وأهدافه وبنيته الداخلية وتركيبته وأدواته، على ضرورة لحظ مصالح السوريين المادية لإنقاذهم من أوضاعهم الكارثية ووضعهم على سلم الارتقاء الاجتماعي والمادي. وذلك

يستوجب بداهة، وضع الاقتصاد السوري على سكة البناء الوطني، وضبط السياسات الاقتصادية انطلاقاً من مصالح الفئات المتضررة من سياسات التحرير الاقتصادي، ومن تخلّع دور الدولة.

بالنظر إلى معاناة السوريين المادية والإنسانية، يتضح أن الأزمة الحالية كشفت عن أشكال متعددة للإثراء غير المشروع مثل انتشار مظاهر الخطف والتشليح والتشبيح والتعفيش...ولذلك علاقة مباشرة بتفاقم دور مجموعات تفرّض سطوتها على السوريين بكونها سلطة فوق القانون. ويسيطر هؤلاء على الموارد والسلع الاستهلاكية الأساسية. ويضاعف من إفقار السوريين وخوفهم، ويزيد من درجة حقدهم ومستوى احتقانهم، ارتباط تلك المجموعات مع جهات نافذة، ومسؤولين. وجميعهم يهدرون كرامة السوريين وحرماتهم وحقوقهم، ضارين بعرض الحائط القوانين كافة.

في السياق، يبدو أن غالبية السوريين لم يعد يُقنّعها ربط الجهات الحكومية بمظاهر الأزمة، ومنها أزمة الطاقة «الكهرباء، الغاز، المازوت، البنزين» بمفاعيل الصراع. وأول ما يتبادر إلى تفكيرهم هو سبب وجود المشتقات النفطية في السوق السوداء، وعدم تدخّل الجهات المسؤولة للحد من تحكّم